# العدالة الانتقالية: مقاربة سياسية حقوقية

**د/ مسعود البلي، أستاذ محاضر (أ)، جامعة باتنة 1**
messaoud.elbelli@gmail.com

**د/ عبد العزيز عقاقبة، أستاذ محاضر ( أ)، جامعة باتنة 1**
aziz-akakba@hotmail.fr

**ملخص:**

تختلف أهداف العدالة الانتقالية باختلاف السياق ولكن لديها سمات ثابتة: الاعتراف بكرامة الأفراد؛ والإنصاف والاعتراف بالانتهاكات؛ وهدف منع وقوعها مرة أخرى. وهذا بسبب حجم الانتهاكات وسياق هشاشة المجتمع بما يضمن، فرصة معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، لذا فهي توفر اطار يشير إلى جبر جزء مهم في حياة أي مجتمع. حيث تجلب معالجة الانتهاكات إمكانية الانفتاح، وايجاد اتجاهات جديدة، وفرصة لإشراك قطاعات جديدة من المجتمع، بما في ذلك النساء وغيرهم ممن تم استبعادهم. تعتمد قيمة واستدامة جهود العدالة الانتقالية في هذا السياق بشكل كبير على مشاركة الناس خارج هياكل السلطة السياسية والاقتصادية، وهذا يعني تجاوز اتفاقيات النخبة وأصحاب المصالح الخاصة؛ في أن يشارك الضحايا وغيرهم من الفئات المهمشة في تحديد أفضل السبل لمعالجة الإخفاقات الهائلة لحقوق الإنسان لبناء مستقبل أكثر أمنا بالنسبة لهم.

**الكلمات المفتاحية:** العدالة الانتقالية، المواطنة، الانتقال الديمقراطي.

**Abstract:**

The objectives of transitional justice vary according to contextual factors; however, they may have some consistent characteristics: recognition of the dignity of individuals; fairness; recognition of violations and the objective of preventing them occurring again. This is because of the magnitude of the violations and the context of the fragility of the society, which guarantees the opportunity to deal with the gross violations of human rights, thus providing a framework that refers to the restoration of an important part of the life of any society. The treatment of violations brings openness, new trends and an opportunity to engage new sectors of society, including women and others who have been excluded. The value and sustainability of transitional justice efforts in this context depends largely on the participation of people outside the political and economic structures of power, which means bypassing elite and private interests; victims and other marginalized groups should be involved in identifying the best ways to address the massive human rights failures to build a safer future for them.

**Keywords:**: Transitional justice, citizenship, democratic transition.

**مقدمة:**

مع انتشار مرحلة الديمقراطية والتبشير لها على المستوى العالمي، أصبح لزاماً البحث عن مستلزمات بناء العملية الديمقراطية، خاصة لدى المجتمعات التي تعاني أزمات الانتقال الديمقراطي، وبالتالي تحقيق نتائج أفضل للدولة، من خلال الأخذ بنظام يسمح بالتغيير السياسي ومن ثم الاجتماعي والاقتصادي؛ حيث دولة القانون والحرية والمشاركة في الحياة السياسية، مما يعزز سلطة الدولة الفاعلة القادرة إحداث تغييرات بنيوية. وقد عرفت معظم دول العالم تطورات سياسية، أدت إلى انحصار النظم السلطوية في ظل ما يسمى "بالثورة الديمقراطية العالمية"[*]، خاصة بعد تراجع الفكر الشيوعي وانتشار الاتجاهات الليبرالية وتطبيقاتها على كل الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وحتى القانونية. أما بالنسبة للمجتمعات التي في طور التحول الديمقراطي، فأمامها خيارات تحقيق السلام والمصالحة، عن طريق آلية العدالة الانتقالية، والتي هي واحدة من أهم القضايا في الوقت الراهن، خاصة مع موجة "الربيع العربي" والصراعات المختلفة التي يشهدها باقي العالم الثالث، أين يتم البحث عن وسائل تحقيق الاستقرار والديمقراطية بكل عام، وبالتالي الانعتاق والتحرر من الاستبداد.

**إشكالية البحث:** إلى أي مدى يمكن الاعتماد على العدالة الانتقالية كآلية وضمانة لتحقيق مكاسب سياسية وحقوقية للمجتمعات المتحولة نحو الديمقراطية؟

**المقاربة المنهاجية:** من أجل الاجابة على الاشكالية، وتحليل الموضوع ارتأينا أن نستخدم المقاربات التالية:

**1- مقترب النظم:** أو الأنساق لديفيد إيستون يمثل أهمية بالغة في التحليل السياسي، فقد أنطلق إيستون من أن النظام السياسي هو نظام للأفعال المتبادلة، يسعى للبحث عن التوازن والاستقرار، عن طريق النمو المستمر، وعن طريق التطور البنيوي والسلوكي داخله، كما أنطلق من فكرة أن النظام السياسي يمثل علبة سوداء في اطار بيئة داخلية وخارجية، تمثل حدود ما هو داخلي وما هو خارج النسق السياسي، حدود ما هو سياسي وما هو غير سياسي، وهو نسق مفتوح يتفاعل مع محيطه عن طريق المدخلات والمخرجات؛ فالمدخلات هي المطالب والضغوطات في مجملها على النظام السياسي(المواجهة أو التأييد)، والمخرجات تتمثل في القرارات المتمثلة في توزيع القيّم والمكافآت المادية والرمزية. وكنتيجة للمخرجات تنشأ ردود فعل من البيئة الداخلية أو الخارجية، تسمى التغذية الراجعة feedback تتولد عنها مدخلات جديدة تتمثل في مطالب أو تأييدات.

**2- مقترب علاقة الدولة بالمجتمع:** يحظى هذا الاقتراب الذي لا يزال في طور التأسيس باهتمام العديد من علماء السياسية في الوقت الحاضر، كما أن أهميته تكمن أساساً في كونه يتطرق بالتحليل، ليس فقط لطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع في بلدان متطورة، كما كان الأمر مع أغلبية اقترابات الاتجاه السلوكي، وإنما يتعدى إلى معالجة هذه الطبيعة في المجتمعات الناشئة أيضا، وتكمن أهمية هذا الاقتراب كذلك في ميزاته النقدية للعديد من المداخل النظرية ذات المنطلقات الإيديولوجية المختلفة، اضافة الى تركيزه على موضوع الدولة على أنها جهاز تسجيل للسياسة التي تصنعها الجماعات المتنافسة في المجتمع، وأن هذه الدولة ما هي إلا انعكاس لما يحدث داخل المجتمع.

**3- المقترب القانوني المؤسسي:** هو أول اقتراب ظهر في دراسة النظم السياسية، وذلك من خلال دراسة صلاحية الأجهزة الحكومية والعلاقة القانونية بينها، ومدى تطابق الأنشطة الحكومية والرسمية مع القواعد القانونية والمؤسسية، وذلك من منظار المشروعية القانونية، للسلوك الحكومي، أو القرار السياسي، وهو اقتراب يصف

الظواهر من منظور التطابق، الخرق، الانتهاك، ومفاهيم أخرى كالحقوق، الصلاحيات والواجبات، الالزام، المسؤولية... وغيرها، كما ظهر المقترب القانوني المؤسسي كرد فعل على المقترب التاريخي والقانوني حيث أدرك العديد من علماء السياسية أن الظاهرة السياسية هي أكثر من مجرد الأبعاد القانونية والدستورية، ومن تم حدث تحول في بؤرة التركيز وأصبح الاهتمام منصبا على دراسة الحقائق السياسية، كما تركز الدراسة في هذا المقترب على المؤسسة كوحدة للتحليل.

**4- مقترب الرشادة السياسية**: تقوم الرشادة السياسية على محتوى معرفي مركب بتركيزه على الحكم والتسيير في آن واحد وذلك انطلاقا من تعريف للمشروعية Légitimité يجمع بين بعد التوافق مع القيم الديمقراطية العالمية التي تنعكس في انتخابات حرة،نزيهة تعددية ومنتظمة من جهة، ومع وجود منطق حكم وتسيير يقوم على مبادئ العقلانية، المشاركة والشفافية والمحاسبة. فالمشروعية، من هذا المنظور، لا يجب النظر إليها كمجرد صفة معرفة بمدى قبول من يحكم من طرف المواطنين كما تطرحه نظريات علم النفس السياسي عند أمثال Merelman أو مجرد الاعتقاد بأحقية من يحكم بالنظر للتقاليد السياسية أو الخاصية الكاريزمية كما هو عند Max Weber بل التركيز أكثر على البعد العقلاني في الاختيار (المصدر الثالث للمشروعية عند فيبر) من خلال انتخاب أفضل المرشحين بحرية وحسب منطق القناعة بصلاحية ونفعية ونجاعة البرامج الانتخابية . هذا بالإضافة إلى تنفيذ السلطة السياسية لوعودها الانتخابية بشكل يبقى على هذا القبول والرضى لأن مشروعية النظام السياسي، حسب هذا المنطق، هي عملية مستمرة بدايتها الانتخابات الديمقراطية وحركيتها تحددها مستويات الفعالية السياسية.

**5-مقاربة الجودة السياسية:** من بين المفاهيم الجديدة التي أفرزتها العولمة السياسية نجد مفهوم الجودة السياسية التي تعني بمعناها البسيط بناء نظام حكم يقوم على الأداء الفعال، على العقلانية على الشفافية، على الديمقراطية المشاركتية، على حقوق الإنسان، ويؤمن بالتداول على السلطة بالتعددية، بالمحاسبة وبالجزاء. فالجودة السياسية إذن هي نمط جديد للحكم ينطلق من حقوق المشاركة السياسية.

**I. مفاهيم ومرتكزات أساسية:**

**أولا: في مفهوم العدالة الانتقالية:**

لقد برزت العديد من التعاريف على الساحة النظرية والعملية للإلمام بالمفهوم من حيث تحديد شروطه وعناصر تكوينه وسماته، حيث تم تعريفها على" أنها عملية المصالحة التي يسعى المجتمع المتحول إلى تحقيقها من خلال إعادة تكييف العدالة، وإقامة دولة القانون، بالشكل الذي يعترف بانتهاكات حقوق الإنسان، المرتبطة بالنظم التسلطية ومحاسبة المتورطين فيها" (ميتكيس 1999، ص. 133).

كما تعرف بأنها مجموعة الأساليب والآليات التي يستخدمها مجتمع ما لتحقيق العدالة في فترة انتقالية في تاريخه، كما تنشأ هذه الفترة غالبا عند اندلاع ثورة أو انتهاء حرب يترتب عليها، انتهاء حقبة من الحكم السلطوي القمعي داخل البلاد، والمرور بمرحلة انتقالية نحو تحول ديمقراطي، وخلال هذه الفترة الانتقالية تواجه المجتمع إشكالية هامة وهي التعامل مع قضايا انتهاكات حقوق الإنسان سواء كانت حقوق جسدية أو اقتصادية أو حتى سياسية" (خالد السيد 2012، ص. 06).

أما من ناحية التقارير الدولية[**] لهيئة الأمم المتحدة، حول سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع، نجد أن المفهوم، يشمل كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات، التي يبذلها المجتمع، لتفهم تركته من تجاوزات الماضي الواسع النطاق، بغية كفالة المساءلة، وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة، وقد تشمل هذه الآليات القضائية وغير القضائية على السواء، مع تفاوت مستويات المشاركة الدولية (أو عدم جدواها مطلقا) ومحاكمات الأفراد، والتعويض، وتقصي الحقائق، والإصلاح الدستوري، وفحص السجل الشخصي للكشف عن التجاوزات، والفصل أو اقترانهما معا".(رشوان 2013، ص.02).

من الناحية المعرفية يمكن ربط المفهوم بعدة حقول معرفية، ولكن الأقرب للمفهوم: حقلين رئيسيين هما: النظرية السياسية، بحكم أن جوهر هذا الحقل هو المفاهيم النظرية، وجذورها المعرفية، ونظرياتها التفسيرية. وحقل القانون الدولي الإنساني بحكم الموضوع أو الفكرة التي ينظرها المفهوم، فهي المرتبطة بحقوق الإنسان في ظل مراحل انتقال الدول.

يرتبط المفهوم من جهة النظرية السياسية بمفاهيم كبرى تمثل نسبه المفاهيمي مثل، حقوق الإنسان، والمساءلة والمصالحة والديمقراطية، أما المفاهيم الفرعية:

- **بناء السلام:** ويشمل الأنشطة والإجراءات التي تؤدي إلى تحقيق السلام المستدام في المجتمعات المتصارعة، ومعاونة ودعم الهياكل التي ترسخ السلام حتى لا يتم الارتداد للصراع من أجل بناء الأمة، على أسس شرعية وقانونية، تعددية وديمقراطية.

- **المصالحة الوطنية:** ويعبر عنها كوسيلة لتحقيق الوحدة الوطنية ومن جهة أخرى، يمكن شرح المفهوم وفقا لرافدين فكرين ليبرالي وديني.(خالد السيد، ص.07)

- **الرافد الليبرالي**: يرتكز على الحرية والمساواة وربط العدالة بعدالة توزيع الموارد الاقتصادية، وفي هذا الرافد نظريتان إحداهما تركز على معاقبة مرتكبي الجرائم، والأخرى على إعادة تأهيل الضحايا والردع وتحسين النظام الاجتماعي بصفة عامة.

- **أما الرافد الديني**: يركز على مفهوم المصالحة وحقوق الإنسان بحسب اختلافات كل دين. فمفهوم العدالة الانتقالية في الإسلام مثلا، يرتبط بنموذج عفو الرسول صلى الله عليه وسلم عن أهل مكة بعد الفتح.

إضافة لما سبق، تعني العدالة الانتقالية بالفترات الانتقالية مثل: الانتقال من حالة نزاع داخلي مسلح، أو حرب أهلية إلى حالة السلم والانتقال الديمقراطي، أو من حالة انهيار النظام القانوني إلى إعادة بناءه، بالتزامن مع إعادة بناء الدولة، أو الانتقال من حكم تسلطي دكتاتوري إلى حالة انفراج سياسي، وهناك حالة أخرى هي فترة الانعتاق (التحرر) من احتلال أجنبي، كل هذه المراحل تواكبها بعض الإجراءات الإصلاحية الضرورية، والسعي لجبر الأضرار لدى ضحايا الانتهاكات الخطيرة وخاصة ذات الأبعاد الجماعية.

تستند فلسفة العدالة الانتقالية على تصور سياسي لمفهوم الحق le droit وعلى تصور حقوقي كوني لمفهوم العدالة la justice وعلى تصور فلسفي حداثي لمفهوم الإنسان، وهذه التصورات مجتمعة ومتكاملة، تنمي استراتيجيات مؤسساتية قوية من أجل مواجهة كل أنواع الماضي السياسي العنيف أو المسلح، من خلال تصفية شاملة لكل نزاعات الماضي، التي لم تتم تسويتها بالطرق السلمية أو الديمقراطية، في هذا السياق يحيل مفهوم العدالة الانتقالية إلى سياسات واستراتيجيات دولية ووطنية، لمواجهه العنف السياسي من خلال عدة عوامل ومنها: (عبد الكريم 2013، ص.17).

-**تقوية الديمقراطية:** من خلال إرساء قواعد الشفافية والمساءلة والمحاسبة(مكافحة الإفلات من العقاب)، وبناء ثقافة ديمقراطية.

- **الواجب الأخلاقي في مواجهة الماضي:** من خلال الاهتمام بشؤون الضحايا والمتضررين من الماضي، وعدم تجاهلهم، بطريقة شفافة وأكثر عدالة.

من خلال هذه القراءة لمفهوم العدالة الانتقالية، نلاحظ:

**أولا:** إن العدالة الانتقالية ليست مجرد ملفات للانتهاكات جاهزة لتصفيتها حقوقيا أو قضائيا، بتسويات سريعة وطارئة. كما أنها ليست مطلبا قضائيا عاديا اكتسب صيغة دولية، بل مجموعة من المقتضيات يتكامل فيها المطلب القضائي، السياسي، الحقوقي والإنساني.

**ثانيا:** يتجاوز مفهوم العدالة الانتقالية حيزه الحقوقي كجبر الضرر والتعويض المادي للضحايا، الى كونه شرطا دوليا لإنجاح مشاريع التنمية البشرية.

**ثالثا:** أصبحت قضايا إقرار العدالة الانتقالية ذات العلاقة بملفات العنف السياسي(الاختطاف، التعذيب، الاختفاء القسري ...الخ) شأنا دوليا على نطاق واسع ومتزايد، ويتجاوز السياسات المحلية الخاصة بكل دولة على حدا، حيث تقوم المنظمات الأممية والحكومية وغير الحكومية في تدبير السياسات الوطنية في هذا الموضوع.

**رابعا:** أصبح من المعلن بصورة مشتركة في أنحاء العالم، أن جرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات الواسعة والمنتظمة لحقوق الإنسان، ما عاد يمكن تجاهلها ببساطة عند انتهاء الحرب أو النزاعات.

مما سبق يمكن القول أن العدالة الانتقالية ترتبط بمرجعية القانون الدولي الإنساني، وحسب المبادئ والالتزامات التالية:

- ✓ منع انتهاكات حقوق الإنسان.
- ✓ إجراء تحقيقات جادة بشأن الانتهاكات عند وقوعها.
- ✓ فرض عقوبات ملائمة على المسئولين على الانتهاكات.
- ✓ ضمان تقديم التعويض لضحايا لانتهاكات.

هذه الالتزامات تأكدت لاحقا في قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وهيئات الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، التي تأسست سنة 1988م، حيث أصبح الدور الدولي في العدالة الانتقالية قائما على القضاء على ظاهرة إفلات الجناة من العقاب من جهة، وترسيخ احترام حقوق الضحايا من جهة أخرى.(خالد السيد، ص. 08)

من زاوية أخرى، أصبحت قضية العدالة الانتقالية كوصفة معيارية تختزل إشكالية الانتقال الديمقراطي في البلدان ذات النزاعات السياسية الواسعة، وبالتالي شكلت (العدالة الانتقالية) مدخلاً مركزياً في بلورة التوجه نحو تحقيق التجاوز التاريخي للاستبداد، وتدشين مرحلة جديدة من التعايش السياسي، والتدبير المشترك والعادل للخيرات والشأن العام.(الحارثي 2007، ص. 09)

كما يشار إلى أن المضمون الحقيقي والواقعي للعدالة الانتقالية، هو المصالحة التي تأخذ في الحسبان الاعتبارات الداخلية للمجتمعات وفق التصورات التالية:

- ❖ إن المصالحة لا تعني بالضرورة نسيانا أو اعتذارا.
- ❖ أن المصالحة السياسية سيرورة صعبة وطويلة الأمد.
- ❖ العدالة الانتقالية تعبر عن عمق المجتمع ولا يمكن أن تكون مفروضة من الخارج.
- ❖ تسعى العدالة الانتقالية إلى فرض أنماط وظروف لتحقيق مصالحة اجتماعية.
- ❖ العدالة الانتقالية تسعى إلى إحداث تغيير اجتماعي سياسي عميق وبالتالي تصبح سيرورة جماعية وإدماجية. (عبد الكريم، ص. 21.)

**ثانيا: وظائف العدالة الانتقالية**

- تحدد وظائف العدالة الانتقالية حسب مهماتها المنحدرة من الاختصاص النوعي، وهكذا تتولى مؤسساتها الكشف عن حقائق الانتهاكات بالتحري والتحقيق فيها، وتحديد المسؤوليات بشأنها فردية كانت أو جماعية، وإذا كانت من صميم سلطات الدولة أو أجهزتها، أو مسؤوليات جماعات غير دولاتية.
- جبر الأضرار الفردية والجماعية من خلال اقتراح ضمانات عدم (تكرار الانتهاكات).
- إعادة الاعتبار للكرامة الإنسانية المتأصلة وتأكيد صفة المواطنة.
- إطلاق حوارات عمومية تعددية حول ثقافة حقوق الإنسان وقضايا العدالة والسلم وبناء الديمقراطية.
- تفعيل حق المجتمع في معرفة ما جرى، من خلال رفع العوائق التي طبعت الفترات السابقة، خلال الانتهاكات.
- ترسيخ الإقرار العمومي بحق المواطنين بالتعرف على الحقائق المتعلقة بالانتهاكات السابقة، وتنظيم فضاءات للتعبير الحر.
- تعمل العدالة الانتقالية من خلال مؤسساتها على إغناء الثقافة الديمقراطية في أبعادها الإنسانية والحقوقية ولاجتماعية والسياسية.
- اغناء وظائف وأدوار منظمات المجتمع المدني في الحياة السياسية (بن يوب، ص ص. 133-143).

إضافة إلى هذه الوظائف وغيرها، يمكن القول أن العدالة الانتقالية من خلال هيئاتها هي قوة معنوية وأخلاقية وضمير حي، انبعثت من تحولات وتداعيات وتحديات وصراعات، حدثت في المجتمع وفي السياسة، وهي تعبير عن انتصار قوة العقل والسلم بعد سكوت، لغة العنف، ناهيك عن إقامة القواعد التي تحكم العيش المشترك في المجتمع وتحديدها للعلاقة بين المواطن والمؤسسات واحترامها. (أبو سمرة 2014، ص. 52)

كما يمكن الإشارة إلى أن العدالة الانتقالية لا تنفي لجوء بعض الأطراف إلى تسييسها، وجعلها مطية للانتقام والإقصاء وتصفية الحسابات، خاصة لدى فئات المشككين، الأمر الذي يؤدي إلى محاربة الدولة من جديد عوض المساهمة في عملية البناء.

إن أحد الأركان الأساسية للعدالة الانتقالية هو المصالحة الشاملة، التي تقوم على التجميع والاحتواء لا الإقصاء والتهميش، مع التركيز على محاسبة المتورطين في قضايا العنف وغيرها. كما جاء في قول الرسول الكريم بعد فتح مكة " اذهبوا فأنتم الطلقاء" وما لذلك من أثر في لم الشمل والبدء بمرحلة جديدة قوامها الوحدة والبناء.

هذا يستوجب إيجاد قواعد أساسية والتي تنظم آليات اللعبة السياسية، كحماية الأقليات والتمكين للمعارضة على مستوى بناء آليات العدالة الانتقالية من جهة، وتقوية العلاقات بين الحكومة وكافة الشركاء

والفرقاء في المجتمع، عن طريق الإقناع والحوار بالموازاة مع إعمال القضاء العادي لفرض سلطة القانون من جهة ثانية.

وللعدالة الانتقالية عند تطبيقها، نطاق وبرنامج واستراتيجيات تتبع ودرجة معينة من الفاعلية ترتبط بعوامل معينة ومعوقات قد تعرقل التطبيق، وتختلف باختلاف التجربة، فالنطاق إما أن يكون داخل حدود الدولة وأطرافه تتعدى الحدود (نطاق دولي) أو تجمع بين أطراف داخلية ودولية. فيصبح نطاقا مختلطا، وفقا لهذا النطاق يوضع برنامج العدالة الانتقالية الذي يهدف إلى:

- ✓ وقف انتهاكات حقوق الإنسان.
- ✓ التحقيق في كل الانتهاكات السابقة ومعاقبة الجناة.
- ✓ تعويض الضحايا.
- ✓ منع وقوع انتهاكات حقوقية في المستقبل.
- ✓ تحقيق السلام المستدام. (بن يوب، ص. 09)

من جهة أخرى، وفي ظل استراتيجية تحقيق العدالة الانتقالية هناك عدة وسائل، وفقا لما تراه الدولة وهي:

. **الدعاوى الجنائية:** وتشمل تحقيقات قضائية مع المسئولين عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان والمشتبه فيهم، الذين يعتقد أنهم يتحملون القدر الأكبر من المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة.

. **لجان الحقيقة:** هي هيئات قضائية غير رسمية تشكل لتفصل في اختصاصين، أحدهما نوعي، والأخر زمني: يتعلق الأول بنوعية الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي تتصدى لها من خلال الكشف عنها ودراستها وتحليلها وإقرار النتائج المناسبة في شأنها.

أما الاختصاص الزمني. فالمقصود به الحقبة التاريخية التي تشتغل عليها، وهي فترة تطول أو تقصر بحسب سياق كل بلد ونطاق الانتهاكات الحاصلة فيه، وتستند هذه الهيئة إلى منظومات مرجعية قاسمها المشترك مبادئ حقوق الإنسان وحكم القانون وقيم الديمقراطية، ويندرج ضمن مصادر المرجعية، بصفة أساسية القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، وجميع المقتضيات القانونية الوطنية، الإجرائية والجوهرية الغير متعارضة معها وكذا أحكام وقرارات المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان. (بن يوب، ص.132)

. **برامج التعويض أو جبر الضرر:** هي برامج تقوية بتوفير تعويض مادي (تعويض مالي أو حوافز مالية، أو خدمات مجانية) أو رمزي (اعتذار رسمي للمتضررين عن الانتهاكات المرتكبة). ويتسع مفهوم جبر الضرر ليصبح بمثابة إقرار بمسؤولية الدولة عن انتهاكات حقوق الإنسان بموجب جبر الضرر المترتب عن ذلك، وفقا لمقتضيات القانون الدولي ذات الصلة. كما يعد ذلك جزء من رد الاعتبار يأخذ في الحسبان انعكاسات ما تعرض له الضحايا وأوضاعهم المهنية والمالية وممتلكاتهم وانعكاسات ذلك على أسرهم.

. **إصلاح المؤسسات:** بمعنى إعادة هيكلة وتطهير المؤسسات العسكرية والشرطية، والقضائية، وكل المؤسسات التي تورطت في أعمال عنف منهجي من الفاسدين وغير الأكفاء لتتحول من أدوات قمع إلى أدوات وطنية تخدم الجمهور، فضلا عن عزل مرتكبي هذه الانتهاكات من شغل أي منصب في المؤسسات العمومية في الدولة وإزالة كافة التمييز العرقي أو الديني داخل هذه المؤسسات. كما يشمل هذا الإصلاح مجالات أخرى منها: الإصلاح الدستوري، مراجعة القوانين، ضمان استقلال القضاء وتوفير شروط الحكامة الجيدة على قاعدة من الشفافية والمساءلة وتدريب موظفي الدولة، العاملين في القضاء والأمن والجيش والإعلام، وعادة ما يتم تحديد أولويات الإصلاح المؤسساتي من خلال تقرير لجنة الحقيقة الذي يرصد واقع الانتهاكات والمؤسسات المسئولة عنها بالدرجة الأولى، ومواطن الخلل في التشريعات التي سمحت بذلك.

أما المكون (الوسيلة) الأخير من مكونات العدالة الانتقالية مسألة المصالحة، والتي تكون ضرورية لإعادة تأسيس الوطن على أسس شرعية قانونية وتعددية وديمقراطية في الوقت ذاته.(رشوان، ص.01). والمصالحة لا تعني طمس الحقيقة بل تعد هدفا يتم تحقيقه من خلال إنجاز باقي المكونات المشار إليها من معرفة للحقيقة وغيرها. فهي لا تعني النسيان بل تحافظ على الذاكرة، مما يمكن الشعوب من استخلاص الدروس كي لا يتكرر ما جرى. إن المصالحة من وجهة نظر العدالة الانتقالية مسلسل ووسيلة وهدف يتم بناؤها بالتدريج، في أفق واسع، يحتضنه المجتمع بكافة مكوناته ويبني الثقة، ويبعث الأمل والاطمئنان لدى المواطن. (بلكوش 2014، ص. 49).

**II. منظور الجودة السياسية كضمان للعدالة الانتقالية:**

يقوم منطق الجودة السياسية على دولة الحق والقانون والحسبة الديمقراطية، الهادفة لضبط منطق الجودة بالفعالية، (تحقيق أكبر قدر من الحاجات والمطالب المجتمعية)، على اعتبار أن مخرجات أي نظام سياسي يتم قياسها بناءا على تماشيها وسياق الرشادة السياسية التي تتوافق مع القيم الديمقراطية العالمية، التي تنعكس في انتخابات حرة، نزيهة، تعددية ومنتظمة من جهة، ومع وجود منطق حكم تسيير يقوم على مبادئ العقلانية والمشاركة والشفافية والمحاسبة.

هذا وفقا لمضمون المشروعية التي يستند إليها النظام السياسي، والتي هي عملية مستمرة بدايتها انتخابات ديمقراطية وحركيتها تحددها مستويات الفعالية السياسية (Dunn1980, p. 105) بالإضافة إلى ذلك تقوم الرشادة السياسية على ضرورة وجود مؤسسات فعالة متفاعلة مع السلطة السياسية، بالإضافة الى وجود مجتمع مدني مشارك في عمليات فرض الشفافية والمحاسبة، وإعلام قادر على القيام بوظيفة التحري لكشف التجاوز، التعسف، والفساد للمساعدة على التقويم في عمل السلطة السياسية ومؤسسات الدولة عموما، فلا يمكن الحديث عن رشادة الحكم إلا بوجود هذا التفاعل الشفاف.(برقوق 2010، ص. 03)

إن منطق الرشادة السياسية يفرض خلال مراحل العدالة الانتقالية ضرورة توفير أدوات الانتقال، خاصة ضمن مسار الانتقال الديمقراطي والخروج من مراحل الحكم الاستبدادي، بواسطة أدوات العدالة التصالحية وليس العدالة العقابية، وهذا يتأتى في نظرنا من خلال توفير المرحلة الحاسمة في التحول يتم فيها تجسيد حقوق الإنسان وتفعيل المواطنة عبر الآليات المتعارف عليها من مساواة وحرية وإعلاء لحكم القانون.

إن معايير الحكم الجيد تقتضي التأكيد على الاستقلالية الفعلية للقضاء لاستكمال الجزء السياسي، عن طريق تطوير شبكة من المحاكم والمجالس القضائية بشكل يقرب ويسرع من وتيرة إصدار الأحكام من جهة، مع التأكيد على ضرورة بناء محاكم متخصصة وكفؤة وعادلة ومنصفة، باسم القانون والعدالة، ومن أجل الوصول إلى ذلك يجب أن يقر النظام السياسي بالمصدر الحقوقي للقانون لبناء دولة الحق والقانون بشكل يكون التوازن بين منطق الدولة وحاجياتها ومنطق الذات الإنسانية، للاهتمام بمرحلة العدالة الانتقالية بأكثر رشد، خاصة من خلال مرحلة بناء المؤسسات الشرعية.

إن أهمية العدالة الانتقالية من منظور الجودة السياسية لابد أن تستهدف تعزيز الديمقراطية والسلام المجتمعي، من خلال المشاورة الفعالة والمشاركة النشطة لمجموعات الضحايا والجمهور عموما في جو من الديمقراطية الممارساتية (كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية لذلك تسمح عملية التحول في إطار العدالة الانتقالية إلى نظام سياسي يعمل على بناء المؤسسات وإعادة هندستها ما يسمح بدوره بتفعيل مختلف الأنساق (السياسية – الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المرتبطة أساسا بالعملية السياسية، وبالتالي تغييرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي ومن ثم حلا لمعظم المشاكل المتعلقة بأزمة الشرعية،المشاركة، التنمية وغيرها (رغيد كاظم 1993، ص. 159)، هذا من شأنه أن يؤدي إلى إنجاح العدالة الانتقالية في مراحلها العامة.

تحتاج عملية العدالة الانتقالية في حالة التحول إلى الديمقراطية إلى العديد من الشروط من وجهة النظر السياسية من بينها: (نايت سعيدي 2005، ص. 78)

1- إقرار دستور ديمقراطي يضمن الفصل بين السلطات، ويقر التعددية الحزبية، وحرية تكوين الهيئات والمنظمات الاجتماعية والنقابية ويحمي الحريات وحقوق الإنسان وإدماج ضحايا الانتهاكات والعنف في الحياة العامة، ونشر ثقافة المواطنة.

2- ترشيد الممارسة (السياسية، الاقتصادية، الإدارية ...الخ) وفق أسس قانونية وشرعية، ومشروعية مستقلة ومتمايزة عن كافة الارتباطات التقليدية كالانتماء الطبقي أو العرقي، ومحاربة كافة أشكال الانتقام، والعمل على بناء ثقافة المشاركة السياسية لا الإقصاء، واحترام الرأي والرأي المعارض دون تعبئة.

3- تفعيل دور المجتمع المدني والمؤسسات غير الرسمية (الاتجاهات المهنية، والنوادي الثقافية والاجتماعية ...الخ). فالمجتمع المدني هو القادر على توجيه الرأي العام نحو المشاركة الحقيقية، ناهيك عن تولي مهام المصارحة ونشر ثقافة المصالحة بعد فترات العنف والحروب.

4- تعزيز الإعلام الحر والمسؤول دون احتكار القلة الحاكمة خدمة للمصلحة العامة، ودون تحيز أو انتماء لجهة معينة، بالإضافة إلى نشر قيم التسامح والتصالح والاندماج، وشرح برامج العدالة الانتقالية وفق منطق الصالح العام، والتوجه للحياة الديمقراطية الجديدة.

5- تحقيق تنمية بشرية لإنجاح عمليات العدالة الانتقالية بصفة خاصة والتحول الديمقراطي بصفة عامة، حيث يتولى النسق السياسي الجديد الاهتمام بالناحية الاجتماعية المادية والمعنوية، والسعي لتحقيق رغبات الأفراد والمهمشين ومحاولة محو اثأر القمع والتهميش والاستبعاد والقضاء على الفقر، وتحقيق العدالة التوزيعية، ومن ثم تحقيق الأمن المجتمعي، ما يعزز الجودة السياسية الشاملة.

6- العمل على تكريس الحكامة الجيدة التي تفترض: المحاسبة، الشفافية، سلطة القانون، ومحاربة كافة أشكال الفساد (الاقتصادي، السياسي، الأخلاقي)، الذي قد يعيد العنف إلى المجتمع من جديد وبالتالي فشل كافة مساعي العدالة الانتقالية في بلوغ أهدافها.

**خاتمة:**

في ختام هذه الورقة لا بد من الإشارة إلى أهمية وجود ميثاق على مستوى الدول والمنظمات الإقليمية تنطلق من عمل جماعي حقوقي تشارك فيه الأطراف الفاعلة على المستوى الداخلي (المجتمع المدني والشركاء السياسيين ...) والمستوى الدولي، خاصة مع بداية تراجع الأنظمة الشمولية والتسلطية في العالم وتزايد مظاهر الاحتجاج والمطالب السياسية والحقوقية في وجه هذه الأنظمة، وانتشار موجة التحول الديمقراطي خاصة في بلدان العالم الثالث، وما يعزز هذا التوجه، النتائج المهمة المحققة في تجارب العديد من الدول بخصوص المحاكمة حول الانتهاكات التي تشهدها على غرار تونس على إثر الحراك الثوري من اجل إسقاط النظام والمطالبة بالمساءلة، وبرز مصطلح العدالة الانتقالية كمطلب شعبي لمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان في الحقبة الماضية وتعتبر الملاحقات القضائية او المحاكمات أولى تداعياتها، ورفعت قضايا ضد العديد من الوزراء ومسؤولي النظام السابق وأدى التحقيق إلى وقف العديد منهم. أما بالنسبة للفساد المالي والسياسي رفعت مجموعة 25 محاميا العديد من القضايا بالإضافة إلى إصدار المرسوم 220 سنة 2011 المؤرخ في 14-11-2011

المتعلق بمكافحة الفساد، وتأسست الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بموجب نفس المرسوم والذي مكنها من الكشف عن مواطن الفساد في القطاعين العام والخاص، وتلقي الشكاوي حول حالات الفساد والتحقيق فيها وإحالتها على الجهات المعنية. يبقى الشيء الأهم وهو التعامل مع أسباب عدم فاعلية الاستراتيجيات المتبعة للفساد المالي والمؤسسي والتنظيمي، وفساد المؤسسات الأمنية والشرطة القضائية وتوفير الإرادة السياسية لتحقيق الحسم المطلوب، فضلا عن القيام بمحاكمات استثنائية وسرعة إنهاء المحاكمات العادلة.

**المراجع والإحالات:**


(*)- أنظر: ميتكيس. هدى. (1999). الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث. القاهرة: جامعة القاهرة.

1- الحارثي. أحمد . (جانفي 2007). العدالة الانتقالية في المغرب: قراءة في تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة، مجلة نوافذ،(33).09.

2- أبي سمرة. مروان. (2014). العدالة الانتقالية ومعايير الأمم المتحدة. في العدالة الانتقالية في السياقات العربية. بيروت: المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

3- بن يوب. أحمد شوقي. (2013). " العدالة الانتقالية: المفهوم والنشأة والتجارب. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

4- بلكوش. لحبيب.(2014) . العدالة الانتقالية المفاهيم والآليات .في العدالة الانتقالية في السياقات العربية، بيروت: المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

5- برقوق. أمحند . (2010). عولمة حقوق الإنسان والهندسة السياسية، الجزائر: المعهد الدبلوماسي، جامعة الجزائر 03.

6- نايت سعيدي. الهام . "طبيعة عملية التحول الديمقراطي"، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني: التحول الديمقراطي في الجزائر، المنعقد يومي 11/10 ديسمبر 2005، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص.78.

7- عبد اللاوي. عبد الكريم. (2013). تجربة العدالة الانتقالية في المغرب. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

8- رشوان. علاء الدين. بحث في العدالة الانتقالية. سوريا: المركز السوري لحقوق الإنسان، 2013.

9- رغيد كاظم. الصالح . (1993)." الانتقال الى التعددية السياسية "، المستقبل العربي (178) .159.

10- خالد السيد. نصر. (2012) " العدالة الانتقالية ". القاهرة: المعهد المصري الديمقراطي، وحدة الدراسات والبحوث البرلمانية الأكاديمية.

(**)- أنظر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول: " سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع وما بعد الصراع "، مجلس الأمن، 24 أوت 204 التقرير رقم: 616-2004، ص.02.

11-John Dunn, (1980).Political obligation in its historical context, Cambridge University Press.